تمهيد

لقد كان لى من ماضى حياتى — سواء فى ميدان العمل الحرّ أو فى سلك الوظائف الحكومية — ما هيأ لى سبل الاتصال الوثيق بكافة الهيئات ذات الصلة بدراسة الإجرام أو مكافحته أو علاجه .

فبعد أن قضيت ردحا من الزمن فى مهنة المحاماة ، عينت وكيلا للنيابة العمومية ، فقاضيا بالمحاكم الأهلية ، فنائبا للنيابة ، فمفتشا للنيابات الأهلية ، ثم نقلت الى وزارة الداخلية حيث عينت مفتشا بها ، فوكيلا لادارة الأمن العام ، فمديرا لادارة الجنايات ، فمديرا لأحد الأقاليم . وأخيرا مديرا لمدرسة البوليس والادارة .

ومنذ بضع سنوات كُلفت من قبل الجامعة تدريس علم الإجرام بالمعهد الجنائى بكلية الحقوق ، فطلب الىّ حضرات طلبة المعهد أن أقوم بطبع ما ألقيه عليهم من المحاضرات ، وعندئذ خطر لى أن أخرج هذا الكتاب ، عسى أن يكون فيه شىء من النفع لرجل القضاء والنيابة والمحاماة والبوليس والادارة ، بل وللشيخ والنائب ورجل الصحافة وكل من يهمه دراسة حالة الأمن بوجه عام .

وقد حرصت على أن أودعه كل ما جمعته من خبرة واكتسبته من تجارب .

وأرى لزاما علىّ أن أوجه خالص الشكر لحضرات من تفضلوا بتشجيعى على إخراج الكتاب أو مساعدتى فى جمع شتاته ، وأن أنوه بالمعونة الكبرى التى لقيتها من صديقى القديم الدكتور محمد مصطفى القللى أستاذ القانون الجنائى بكلية الحقوق ، والذى كانت رسالته القيمة فى أسباب الإجرام مرجعا لا غنى عنه .

وكل ما أرجو هو أن يتسامح القارئ الكريم فيما قد يعثر عليه فى الكتاب من هفوات أو أخطاء غير مقصودة، وأن يفسح حضرات رؤسائى و إخوانى وزملائى صدورهم لما قد يصادفونه فيه من آراء لست أرمى من ورائها إلا الى التعاون معهم جميعا فى سبيل الصالح العام وفى سبيل تحقيق غرضنا الأسمى وهو خدمة بلادنا المحبوبة ومليكنا المفدّى الفاروق نصير العلم أعزه الله وأبقاه ؛

محمد البابلى

مارس سنة ١٩٤١